

الوقائع المصرية

جريدة نتميتها للحكومة المصرية

(العدد ٢٠) يوم الخميس ١٨ رمضان سنة ١٣٤٧ - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ (السنة التاسعة والتسعون)

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - يعتمد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٢٨٦٠ مترا مربعا (ألفان وثمانمائة وستون مترا مربعا) بشارع الملكة نازلى بجوار مصلحة التليفونات ومبينة حدودها وموقعها بالكشف المرافق لهذا القانون ، لجمعية المهندسين الملكية لمدة سبعين سنة لاقامة دار للجمعية عليها وذلك باجارة اسمية قدرها جنيه واحد فى السنة لكامل القطعة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى القبة فى ١١ رمضان سنة ١٣٤٧ (٢١ فبراير سنة ١٩٢٨)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير المالية

على ماهر

كشفت

بمحدود الأرض المؤجرة باجارة اسمية لجمعية المهندسين الملكية البالغ مسطحها ٢٨٦٠ مترا مربعا والواقعة على شارع الملكة نازلى قسم بولاق

الحد البحرى : أرض أميرية مؤجرة لقبابة الحمامين بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٨ وطوله ٦٥ مترا .

الحد الغربى : شارع سيدى المدبولى وطوله ٤٤ مترا .

الحد النبل : أرض أميرية مقامة عليها مصلحة التليفونات وطوله ٦٥ مترا .

الحد الشرقى شارع الملكة نازلى وطوله ٤٤ مترا .

ملخص

مرسوم بقانون باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بشارع الملكة نازلى بجوار مصلحة التليفونات لجمعية المهندسين الملكية لاقامة دار للجمعية عليها .
مرسوم بخصوص خطوط تنظيم لشوارع بمدينة القاهرة .
مراسم خاصة بجبانات .
مرسوم بنقل قطعة أرض من الأملاك الأميرية العامة بناحية أذكور بمركز وشيد الى أملاك الحكومة الخامة .
قرار بتعطيل جريدة "صدى الحق" تمطيلاتها ثانيا .

ملحق بهذا العدد :

مرسوم خاص بنزع ملكية عقارات لازمة لتوسيع شارع بولاق الجديد بقسم بولاق بمدينة القاهرة .
ملخصا عملى التأسيس والنظام الداخلى للجمعية التعاونية الزراعة المصرية للتوريد والتسليف بناحتى شبرا الخلة (غربية) ؛ رسلاى (منوفية) .

قوانين - مراسيم - قرارات ، الخ

مرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٩

باعتماد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بشارع الملكة نازلى بجوار مصلحة التليفونات لجمعية المهندسين الملكية لاقامة دار للجمعية عليها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ الصادر فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ ؛ وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛